ثم بعد وفاته يكون حبسا على غيره او على زيد وعمرو ثم بعد موتهما
يكون حبسا عليه ثم بعد موته يكون على كذا **فالكل** من تحبيسه على نفسه وعلى
غيره **حكمه** فتحبيسه على نفسه باطل وعلى غيره صحيح متوقف
تمامه على الخيارة عن الواقف قبل حصول مانع له وقولهم الصفقة
الواحدة اذا اجتمع حلال وحرام فسدت كلها خاص بالمعاوضات
كالبيع ونحوه قال سب وظاهر كلام المصنف كالشارح انه يبطل ما
على نفسه وما على الشريك ولو حصلت خيارة فيما للشريك وليس كذلك
بل حصة الشريك تحرر على مسايل الباب فان حيزت قبل المانع صحت
الوقف فيها والا بطل وكلامه يشمل جعله على نفسه ابتداء او
بعد تحبيسه على غيره كتحبيسه على زيد وعمر وثم بعد موتهما
يكون حبسا عليه ثم بعد موته يكون حبسا على كذا انظر ع وقال
في الحاشية قوله ولو بشريك مصب المبالغة قوله ولو على نفسه
اي يبطل ما على نفسه واما حصة الشريك فان حازها قبل حصول
مانع صح وقفها والا بطل الجميع حصته هو للاكلام وحصة الشريك
لعدم الحوز قبل المانع اه قال العدوي والحاصل انه الوقف على
النفس باطل وعلى غيره يصح تقدم الوقف على النفس او
تاخر او توسط كان قال وقفت على نفسي ثم على زيد ثم على عمرو
فالاول يقال له منقطع الاخر والثالث منقطع الوسط وكذا
يكون منقطع الطرفين كالوقف على نفسه ثم على اولاده ثم على
ميت لا ينقرض بالوقف والحاصل ان الظاهر من مذهبنا انه
يبطل فيما لا يجوز الوقف عليه ويصح فيما يصح عليه ولا يضر
الانقطاع وقال الشافعي لا يصح منقطع الابتداء والانتهاء او
الابتداء فقط وقال ابو حنيفة يبطل منقطع الانتهاء وقال احمد

يبطل

على ج

الاول والثاني

يبطل منقطع الانتهاء والوسط **ويبطل الوقف بسبب شرط**
النظر عليه له اي الواقف للتحجير ولانه بناقض مقتضى العقد من خروجه
عنه قبل مانعه في كل حال **الا ان يخرج** الوقف من تحت يده قبل المانع
فيصح قال العدوي اذا اطلع عليه قبل حصول المرض والفلس
والموت والجنون فانه يجبر على التحويز والتخلية واذا اراد الرجوع
في الوقفية فليس له ذلك لان الوقف يلزم بالمنزل قال السنانيري لان
شرط النظر يبطل الحوز فقط ولا يبطل الوقف خلاف ما يظهر من
كلام المصنف هذا الذي اقتصر عليه ابن عبد السلام واستظهره في
التوضيح فاذا لم يحصل مانع احترمه يد الواقف اي يد نقلة واحصل
قبل ذلك بطل الوقف وفي كتاب محمد لو شرط في حبسه انه بالخيار ذلك لم
يجزه له ابن القاسم واشهب لكن استظهر في التوضيح ان معناه
هو البطلان اذا حصل مانع والا خرج من يده الى يد نقلة ليتم الحوز
ويبطل الوقف على الشخص الوارث للواقف **بمرض الموت** سواء
حمله الثلث ام لا لوسواء وقف على بعض ورثته او على جميعهم لانه
وصية والوصية للوارث باطلة فان صح الواقف من مرضه ثم مات
بعد ذلك صح الوقف كما لو وقف في حال صحته والمراد بمرض الموت
المرض الذي يعتقد الموت ولو خفيفا والبطلان مقيد بعدم اجازة
بقية الورثة فان اجازوه مضى ولذا كان دخول اللام والزوجة
فيما للا ولاد اذا لم يجز افان اجازوا لم يزد خلافا افاده الخرشي والعدوي
قال سب قال الشارح مراده بالمرض هنا المخوف الذي يخشى فيه
على المريض او هو ويفيد ان المرض الذي يعتقد الموت اذا اتفق
فيه وكان غير مخوف كان كتصرفه في حال صحته وهو ظاهر كلام
المصنف في باب الجراح **الا مسئلة اولاد الاعيان** وهي
من حسنات المسايل قل من تعيد فيها وصورتها انه قال وقفت داري
مثلا **على اولادي واولاد اولادي وذريتهم** فيصح ولا يبطل

على ج

اولاد عين الواقف

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)